



بسم الله الرحمن الرحيم

الرقم : مالية/١٤٢٥/١/٢٠١٣

التاريخ : ٢٠١٣/٥/١٥

السادة بورصة عمان المحترمين

ص.ب (٢١٢٤٦٦) الرمز البريدي ١١١٢١

عمان - الأردن

الموضوع : محضر اجتماع الهيئة العامة العادي

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،

نرفق لكم محضر اجتماع الهيئة العامة العادي والذي عقد يوم الخميس الواقع في ٢٠١٣/٤/٢٥

لمساهمي بنك الاردن دبي الاسلامي .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

بنك الاردن دبي الاسلامي

بورصة عمان
الدائرة الإدارية والمالية
الديوان
١٦ أيار ٢٠١٣
الرقم المتسلسل: ٤٨٥
رقم الملف: ١١١٢٦
الجهة المختصة: مدير الادارة والمالية

نسخة:

- السادة هيئة الاوراق المالية المحترمين.
- السادة مركز ايداع الاوراق المالية المحترمين .

بسم الله الرحمن الرحيم

**محضر اجتماع الهيئة العامة العادي لشركة بنك الأردن دبي الإسلامي
المنعقد في مبنى بنك الأردن دبي الإسلامي في تمام الساعة الثانية عشر من
بعد ظهر يوم الخميس الواقع في ٢٥/٤/٢٠١٣**

بناءً على الدعوة الموجهة الى السادة مساهمي بنك الأردن دبي الإسلامي والمعلن عنها في الصحف المحلية والإذاعة والتلفزيون ، عقدت الهيئة العامة لبنك الأردن دبي الإسلامي اجتماع الهيئة العامة العادي في مبنى إدارة بنك الأردن دبي الإسلامي في تمام الساعة الثانية عشرة من بعد ظهر يوم الخميس الواقع في ٢٥/٤/٢٠١٣ وقد ترأس الاجتماع رئيس مجلس إدارة البنك معالي السيد سالم الخزاعلة وبحضور مندوب عطوفة مراقب عام الشركات السيد نضال الصدر .

وقائع الجلسة:

- افتتح رئيس مجلس الإدارة السيد سالم الخزاعلة الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسول الله ، ثم رحب بالمساهمين وبمندوب عطوفة مراقب الشركات السيد نضال الصدر وممثل البنك المركزي الأردني السيد فوزي النصوص وبالمحاسب القانوني مدقق الحسابات من ارنست ويونغ السيد محمد الكركي و بأعضاء هيئة الرقابة الشرعية الدكتور أحمد ملحم و ثم طلب رئيس مجلس الإدارة من مندوب مراقب الشركات أن يعلن قانونية الاجتماع حتى يتم المباشرة بجدول الأعمال المرسل للمساهمين حسب أحكام القانون.

- بين السيد نضال الصدر انه حضر ٤٦ مساهم من أصل ٢٨٢٦ مساهم يحملون أسهما بالأصالة ٧٢٥٥٧٣٧٠ سهم وأسهما بالوكالة ٢٥٦٧٥١٥ سهم أي ما مجموعه ٧٥١٢٤٨٥٥ سهم وهو ما يشكل ٧٥% من رأس مال الشركة والبالغ ١٠ مليون سهم كما اكتمل النصاب القانوني لحضور أعضاء مجلس الإدارة وهم ٩ أعضاء من أصل ١١ عضواً كما حضر السادة مدققو الحسابات للشركة مكتب ارنست ويونغ الأستاذ محمد الكركي وتم التأكد من إرسال كافة الدعوات للسادة المساهمين ، كما تم الاعلان عن الاجتماع بالصحف والإذاعة والتلفزيون وعليه تعتبر الجلسة قانونية ، وأشار السيد نضال الصدر للسادة المساهمين بأن أية قرارات تتخذ في هذه الجلسة سوف تكون ملزمة للسادة أعضاء الهيئة العامة وأعضاء مجلس الادارة الحاضرين وغير الحاضرين ، ثم طلب السيد نضال من



رئيس مجلس الإدارة البدء بالجلسة بتعيين كاتب لها ومراقبين اثنين و من ثم البدء بنظر بنود جدول الأعمال.

- اقترح رئيس مجلس الإدارة ان يكون كاتب الجلسة المحامي مسعود سقف الحيط وان يكون المراقبين لجمع الأصوات لهذا الاجتماع المهندس عزمي زوربا والسيد مروان عيسى.

- بعد ذلك القى رئيس مجلس الإدارة كلمته على المساهمين والمرسلات لهم ضمن التقرير السنوي للبنك ، ثم باشر باستعراض جدول الأعمال المرسل للمساهمين وطلب موافقتهم وإقرارهم على ما ورد في جدول الأعمال من بنود والمرسل لهم سابقاً مع الدعوة ، كما طلب منهم فيما إذا كان هناك أية أمور إضافية تقتضي البحث من قبل المساهمين حتى يتم إضافتها على بنود جدول الأعمال حسب أحكام القانون ، وفي ضوء عدم اقتراح أي بند إضافي من المساهمين وإقرارهم جدول الأعمال كما هو مرسل لهم ، فقد باشر الرئيس باستعراض وبحث جدول الأعمال وذلك كما يلي :

أولاً: تلاوة وقائع اجتماع الهيئة العامة السابق وإقراره .

بناءً على اقتراح مقدم من المساهم السيد فايز الخصاونة فقد طلب رئيس مجلس الإدارة من كاتب الجلسة تلاوة وقائع محضر اجتماع الهيئة العامة السابقة وبعد انتهاء تلاوته فقد اقر المساهمين محضر الاجتماع السابق .

ثانياً: بعد ذلك طلب الرئيس الانتقال الى نظر وبحث بقية بنود جدول الأعمال واقترح الرئيس على المساهمين ان يتم دمج البنود الثاني المتعلق بقراءة ومناقشة تقرير مجلس الإدارة عن أعمال السنة المنتهية بتاريخ ٢٠١٢/١٢/٣١ والخطة المستقبلية للشركة ، والثالث المتعلق بمناقشة تقرير مدقق الحسابات عن الفترة المنتهية في تاريخ ٢٠١٢/١٢/٣١ ، والرابع المتعلق بمناقشة تقرير الميزانية العامة والحسابات الختامية للفترة المنتهية في ٢٠١٢/١٢/٣١ والمصادقة عليها وتقرير هيئة الرقابة الشرعية للبنك من جدول الأعمال ومناقشتهم معا وعلى وان يتم البدء بتلاوة تقرير مدققي الحسابات و تقرير هيئة الرقابة الشرعية وبعد ذلك يتم مناقشة تقرير مجلس الإدارة و تقرير المدققين و الميزانية والبيانات المالية والحسابات الختامية وطلب موافقة المساهمين على ذلك .

وفي ضوء موافقة المساهمين فقد تم المباشرة بسماع تقرير مدققي الحسابات وتقرير هيئة الرقابة الشرعية وذلك كما يلي :

١- قام السيد محمد الكركي مدقق الحسابات من ارنست ويونغ بتلاوة التقرير المحاسبي حول القوائم المالية الموحدة وذكر بأنه قد تم تدقيق القوائم المالية الموحدة المرفقة لبنك الأردن دبي الإسلامي شركة مساهمة عامة سواء للبنك أو



شركاته التابعة للمجموعة والتي تتكون من قائمة المركز المالي الموحدة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٢ وقائمة الدخل الشامل الموحدة وقائمة التغيرات في حقوق الملكية الموحدة وقائمة التدفقات النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وملخص لأهم السياسات المحاسبية والمعلومات الإيضاحية الأخرى وأشار الى ان مسؤولية مجلس الإدارة عن القوائم المالية الموحدة هي بإعداد هذه القوائم المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة وفق لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية حسب ما تقرره الهيئة الشرعية للمجموعة وطبقا لمعايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية بالإضافة إلى تحديد نظام الرقابة الداخلي الضروري لأعداد قوائم مالية موحدة خالية من الأخطاء الجوهرية سواء الناتجة عن احتيال أو عن خطأ ، وأشار الى ان مسؤولية المدقق هي إبداء الرأي حول هذه القوائم المالية استنادا الى أعمال التدقيق التي تمت ، كما أشار بان التدقيق تم وفقا لمعايير المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وتتطلب هذه المعايير الالتزام بقواعد السلوك المهني وتخطيط وتنفيذ قواعد التدقيق للتوصل الى درجة معقولة من القناعة بأن القوائم المالية الموحدة لا تتضمن اية أخطاء جوهرية ، كما ذكر بان التدقيق يتضمن القيام بإجراءات محددة للحصول على الأدلة والمبالغ والإيضاحات الواردة في القوائم المالية الموحدة وان اختيار تلك الإجراءات يستند الى اجتهاد مدقق الحسابات بما في ذلك تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية الموحدة سواء الناتجة عن الاحتيال أو الخطأ ، كما أشار الى انه وعند تقييم مدقق الحسابات للمخاطر يأخذ في الاعتبار نظام الرقابة الداخلي للمجموعة ، وبأن التدقيق كذلك يتضمن تقييم ملائمة سياسات المحاسبة المطبقة ومعقولية تقديرات المحاسبة التي قامت بها الإدارة إضافة الى تقييم العرض العام للقوائم المالية الموحدة ، وأشار أيضا الى ان أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها كافية وملائمة ومتوفرة أساسا لإبداء الرأي وفي راية فان القوائم المالية الموحدة للبنك المشار اليها أعلاه تظهر بعدالة من كافة النواحي الجوهرية المركز المالي الموحد للمجموعة كما في ٣١ كانون أول ٢٠١٢ وان نتائج الأعمال الموحدة والتدفقات النقدية الموحدة للسنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وفق لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية حسب ما تقرره الهيئة الشرعية للمجموعة هي طبقا لمعايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ، وحول المتطلبات القانونية اشار السيد محمد الكركي الى ان المجموعة تحتفظ بقيود وسجلات محاسبية منظمة بصورة أصولية وان القوائم المالية الموحدة الواردة في تقرير مجلس الإدارة متفقة معها وأوصى بالمصادقة عليها .

بعد ذلك شكر رئيس المجلس السيد محمد الكركي مدقق الحسابات من ارست ويونغ وطلب من سماحة الدكتور الشيخ احمد ملحم ممثل مندوب هيئة الرقابة الشرعية تلاوة تقرير هيئة الرقابة الشرعية.

٢- قام الدكتور احمد ملحم بتلاوة تقرير هيئة الرقابة الشرعية حيث ذكر ان الهيئة راقبت المبادئ المستخدمة والعقود المتعلقة بالمعاملات والتطبيقات التي طرحها البنك خلال الفترة المالية المنتهية بتاريخ ٢٠١٢/١٢/٣١ وكذلك قامت الهيئة بالمراقبة الواجبة لابداء رأيها فيما اذا كان البنك قد تقيد بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية ومدى التزامه بالفتاوى والقرارات والإرشادات المعدة التي تم إصدارها و التثبت من التزام البنك بها وبأنه يقع على الإدارة مسؤولية تنفيذ العمل في البنك وفق لأحكام الشريعة الإسلامية والتأكد من ذلك ، كما أشار الى ان مسؤولية هيئة الرقابة الشرعية تنحصر حول إبداء الرأي المستقل بناء على مراقبة عمليات البنك وفي إعداد تقرير للمساهمين وذكر بأنه تم المراقبة والتي اشتملت على فحص التوثيق والإجراءات المتبعة من البنك على أساس اختبار كل نوع من أنواع العمليات وذلك من خلال دائرة الرقابة الشرعية وبأنه تم تخطيط وتنفيذ المراقبة من اجل الحصول على جميع المعلومات والتفسيرات التي اعتبرتها الهيئة ضرورية لتزويدها بأدلة تكفي لإعطاء تأكيد معقول بان البنك لم يخالف أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وبالنتيجة ذكر بان رأي هيئة الرقابة الشرعية هو كما يلي:

(١) ان الهيئة الشرعية اطلعت على الميزانية العامة للبنك وقائمة الدخل كما هي بتاريخ ٢٠١٢/١٢/٣١ والإيضاحات المتعلقة بها باعتبار أنها تقدم صورة عن عمل البنك ولم يظهر للهيئة أي مخالفة شرعية فيما اطلعت عليه.

(٢) ان العقود والعمليات والمعاملات التي ابرمها البنك خلال السنة المنتهية في ٢٠١٢/١٢/٣١ والتي اطلعت عليها الهيئة تمت وفقا لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

(٣) بان إدارة البنك مكنت الهيئة من الاطلاع على الدفاتر والسجلات التي طلبتها وحصلت على البيانات التي طلبتها للقيام بواجب التدقيق على معاملات البنك المنفذة.

(٤) وبان الهيئة راجعت هياكل التمويل وشروطه والعقود التي نفذت بها المعاملات خلال السنة الحالية وكما هي في ٢٠١٢/١٢/٣١ والتي اطلعت عليها الهيئة وقد تمت وفق احكام ومبادئ الشريعة الاسلامية.

(٥) ان توزيع الأرباح وتحميل الخسارة على حسابات الاستثمار يتفق مع الأساس التي تم اعتماده وفق أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

(٦) وبأنه تم تجنب المبالغ التي آلت الى البنك من مصادر او بطرق لا تتفق مع مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية الى حساب الخيارات ليتم صرفها في أوجه الخير ولم يتم ضمها الى إيرادات البنك.

(٧) وبان الهيئة قد أجابت على الاستفسارات التي عرضت عليها وأصدرت الفتاوى اللازمة وقد أبدت إدارة البنك تجاوبا ملحوظا في تطبيق هذه الفتاوى.

(٨) ان مسؤولية إخراج الزكاة تقع على المساهمين وليس هنالك تحويل لإدارة البنك لإخراجها مباشرة لعدم توفر قانون على تحصيلها وعدم نص النظام الأساسي للبنك او قرارات الجمعية العمومية أو توكيل من المساهمين بذلك لذلك فان على المساهم تزكيت أسهمه عند تحقق الشروط والضوابط الشرعية على الزكاة مع الأخذ في الاعتبار بأنه اذا كانت النية عند شراء الأسهم أو الاكتتاب بها المتاجرة والتداول فانه يزكي القيمة السوقية للأسهم عند نهاية الحول بنسبة ٢,٥٪ للسنة الهجرية وبنسبة ٢,٥٧٧٪ للسنة الميلادية ، اما إذا كانت النية عند شراء الأسهم أو الاكتتاب بها الحصول على الأرباح وليست المتاجرة فانه يزكي ٢,٥٪ للسنة الهجرية ٢,٥٧٧٪ للسنة الميلادية من قيمة الموجودات الزكوية مضافا اليها الربح المتحقق سواء وزع ام لم يوزع .

بعد ذلك شكر رئيس مجلس الإدارة الدكتور احمد ملحم عضو هيئة الرقابة الشرعية على تلاوته وتقديمه لتقرير هيئة الرقابة ومن ثم طلب من المساهمين البدء بالنقاش حول تقرير مجلس الإدارة والميزانية العامة والبيانات المالية الختامية واتاح لهم الفرصة لتقديم الأسئلة وطلب منهم ان تكون الأسئلة واضحة وان يتم جمعها مرة واحدة ومن ثم سيتم الإجابة عليها وطلب ان يتم ذكر الاسم على أساس تثبيته في محضر اجتماع الهيئة العامة، وكانت الأسئلة والاستفسارات من المساهمين كما يلي :-

• السيد مروان عيسى ممثل صندوق تقاعد نقابة المهندسين الأردنيين: ذكر انه يشكر القائمين على إدارة البنك وبيبارك لمجلس إدارة البنك الجديد مهامهم الجديدة ، وأشار الى انه سيقارن بنك الأردن دبي مع نفسه في العام الماضي وكذلك عن النسب الواردة في التقرير الإداري الصفحة رقم ٣٧ حيث أشار الى انه والحمد لله زادت الموجودات بنسبة ٣٦٪ الا انه العائد على الاستثمار والعائد على الموجودات انخفض بشكل ملفت للنظر كذلك معدل العائد على حقوق المساهمين كذلك حقوق المساهمين لإجمالي الموجودات الحقيقة هذه المؤشرات المالية تعكس بعض تخوف من ان الأرباح التي حققت العام الماضي وكان منها جزء رأسمالي أثرت بشكل واضح على هذه النسب بحيث انه لا يطرأ تطور في الأرباح التشغيلية التي تنطلق من إحداث البنك ، وطلب إيضاح ماذا تم في هذه المجال وخصوصا في موضوع تسهيلات الأفراد ، أيضا استفسر السيد مروان عن ذمم البيوع المؤجلة والذمم الأخرى بالصافي وأشار الى ان رقمها كبير (٢٦٣) مليون في جزء منها وان ذلك له علاقة بالحكومة والقطاع العام



وأشار إلى أنه يخشى أن ألزمت على الحكومة قد يكون فيها تأخير ، وطلب ان يتم تطمين المساهمين عن هذا البند.

• **المساهم : السيد احمد حماد :** ذكر بأنه يشكر جميع القائمين على هذا البنك للأداء المتميز الذي حققوه هذه السنة حيث يظهر نمو ايجابي على كافة المقاييس سواء في جانب الإيداع او في جانب التسهيلات وذكر انه شئ ملفت للنظر انه فعلا لو قارنا العام الماضي مع هذا العام انه العام الماضي كانت أرباحنا فعلا ناتجة عن بيوعات لموجودات ثابتة وكانت أرباحنا حوالي ٥ مليون نتيجة لتحقيق أرباح بستة مليون معنى ذلك لو حيدنا هذا الشئ يكون هناك خسارة واحد مليون بينما هذه السنة هناك ربح ٧٦١ الف بمعنى ان البنك قائم على قاعدة صلبة ، كما أشار الى الزيادات في حجم الودائع وتضمن ان يكون هناك في حجم التسهيلات في المستقبل زيادات واضحة وملموسة على كل الأصعدة ، كما استفسر عن ملاحظة صغيرة سؤال ضمن رصيد الأرباح المدورة حوالي مبلغ ٢ مليون وهل هي ضرائب مستحق على البنك .

• **المساهم : السيد عزمي زوريا :** أشار الى انه يوجه تحية موصولة الى مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وكافة العاملين في البنك ، وذكر بأنه لأبد من الإشارة على الى انه وال رغم من ذلك الا ان أرباح البنك المتحققة لم تصل الى حد الزكاة التي يجب ان يدفعها المساهم وطلب إعطاء المساهم عائدا معقولا على استثماره في أسهم هذا البنك وان على الإدارة ان تضع هذا الموضوع نصب اعينها بحيث تتحقق أرباح وتكون قابلة للتوزيع ، وان يتم إرضاء المساهمين ان أمكن بتوزيع جزء من الأرباح المدورة ٣ أو ٤٪ لكي يتحقق جزء من العدالة.

• **المساهم : السيد تيسير وهبة :** أشار الى انه يبارك لمجلس الإدارة الجديد وهو ثاني مجلس إدارة في عمر هذه المؤسسة الفتية متمنيا له النجاح ، كما أشار الى انه وفي مداخلته العام الماضي طرح موضوع تغيير مجلس الإدارة والذي تغير في الفترة السابقة كثيرا وقال انه يتمنى على هذه المؤسسات ان تحتفظ بممثليها طيلة فترة المجلس وهي ٤ سنوات حتى تؤمن الاستمرارية وحتى تؤمن وحدة الفكر والاندماج مع هذه المؤسسة لأنها تحتاج الى كثير من الجهد المستمر ، كما أشار الى انه وعلى صفحة ١٠ من التقرير الموسع هناك معلومة عن ان بدء أعمال البنك بموجب قانون سنة ١٩٧٢ والحقيقة ان البنك يعمل من عام ١٩٦٥ بقانون خاص صدر سنة ١٩٦٣ وانما عدل هذا القانون ويمكن ان نقول ان البنك يعمل بموجب القانون المعدل الذي صدر سنة ١٩٧٢ ، وذكر بأنه وبالنسبة الى موضوع الأرباح بأن البنك أصبح بتقديم سريع ومتسارع و في تحقيق لنمو حقيقي ونتيجة لهذا النمو من المتوقع ان يكون هنالك ارباح كما أشار الى ان المصاريف في البنك عالية جدا بالمقارنة مع النتائج وان عدد كبير منهم في الإدارة العامة وأشار الى ان إعداد الموظفين والكفاءات والخبرات يجب ان تتناسب مع حجم المؤسسة وحجم العمل ويجب ان تنعكس أدائه على حقوق المساهمين ،

كما استفسر عن مكافآت ورواتب الإدارة العليا وبأنها حوالي مليون ونصف دينار.

• المساهم : السيد سعود عبد القادر : طرح سؤاليين السؤال الأول عن أسماء كبار مالكي الأسهم في صندوق اف سي بي فند جزر كايمان ومن يملك هذا الصندوق ، والسؤال الثاني على الصفحة ٨٣ من التقرير في بند مصاريف أخرى حيث طلب توضيح ما يتعلق بأتعاب إدارية واستشارات والبالغة مليون و٢٢٣ ألف دينار بالرغم ان هناك أتعاب أخرى أتعاب مهنية ١٠٩ الاف ، كما ذكر ان أداء البنك من حيث الربحية الصافية ما زال متواضعا بالرغم من مرور ٣ سنوات على انطلاقة البنك بوضعه الجديد وطلب توضيح ما هو الوضع الربحي في الربع الأول من العام الحالي.

• المساهم : السيد فايز الخصاونة: وجه شكره لأعضاء مجلس الإدارة على جهودهم المميزة واقترح ان يكون هناك فروع جديدة للبنك في المحافظات لأن ذلك يساهم في زيادة استثمار السيولة النقدية لدى البنك وزيادة العائدات من خلال فتح فروع جديدة وأسوة بالبنوك الإسلامية الأخرى الموجودة في المحافظات والتي عليها إقبال شديد نتيجة لتوجه المواطنين للاستثمار والتعامل مع البنوك الإسلامية والابتعاد عن البنوك الربوية ، وطلب ان يقوم البنك بفتح فروع في باقي المحافظات.

• المساهم : السيد وصفي أبو رمان : بارك لمجلس الإدارة وشكر رئيس المجلس السابق السيد إسماعيل طهوب على جهوده السابقة ، وقال ان يظهر في التقرير السنوي ومن خلال انتخابات مجلس الإدارة ان السيد إسماعيل طهوب عاد الى عضوية مجلس الإدارة وهذا دليل واضح على المؤسسية وحرصه على دعم هذه المؤسسة ، كما ذكر السيد وصفي أبو رمان انه يقدم شكره على زيادة فروع البنك داخل العاصمة عمان والتي أصبحت ملحوظة خلال العام ٢٠١٢ وبأنها تعكس انطباع جيد عن البنك ، وطلب زيادة فروع البنك في المحافظات والبعده قليلا عن العاصمة في الخطة القادمة للتفرع ، كما أشار الى ان البيانات المالية تعطي مؤشر ايجابي وهذا يدعو للتفاؤل للسنوات القادمة.

• المساهم : السيدة إخلاص الجمل ممثلة وزارة المالية: استفسرت عن الإيضاح والمتعلق برقم ٩ قروض غير محولة حيث ذكر انها غير مستثناة من وعاء الأرباح وعن عملية تحويلها للمساهمين وهل هي خلال فترة معينة ، أيضا استفسرت عن الإيضاح رقم ٣٠ بالنسبة للأرباح المدورة وبأنها تشمل على موجودات ضريبية موجودة ضمن الموجودات استفسرت ، أيضا عن الإيضاح ٤٩ ومعاملات أطراف ذات علاقة ومن هي هذه الأطراف .

أيضا أشارت السيدة إخلاص الى انها قامت بالاتصال بأعضاء الرقابة الشرعية في العام الماضي وسالت عن بعض الأعمال وسالت دار الإفتاء التي تجيز بعض المعاملات ومنها التأجير التمويلي وتتحفظ على غيرها من المعاملات.

بعد ذلك باشر رئيس مجلس الإدارة استعراض الأسئلة والإجابة عليها ، وأشار الى استعداد الإدارة للإجابة على كل استفسار من المساهمين سواء في هذه الجلسة أو خارج هذه الجلسة وان كل مساهم يستطيع ان يراجع شخصيا للحصول على اي جواب حول اي سؤال وكانت الإجابة كما يلي:

(١) السؤال المتعلق بالعائد عن الموجودات والانخفاض فإذا قارنا أداء البنك بين ٢٠١١ و ٢٠١٢ نلاحظ ان الأداء في عام ٢٠١١ كان إجمالي الدخل التشغيلي ١١ مليون ونصف وكان هناك ربح غير متكرر ناتج عن بيع ارض ب ٥.٧ مليون تقريبا ، وقد ارتفعت الأرباح التشغيلية ١٢ مليون ونصف خلال عام ٢٠١٢ وهذا اتي من مختلف العمليات التشغيلية وهذه ستكون انشاء الله مستمرة ومتكررة و ستعكس على الأداء وعلى نتائج البنك.

(٢) بالنسبة للسؤال الثاني حول التمويلات للحكومة فهي متمثلة بشركتين او جهتين وهي شركة الكهرباء الوطنية ووزارة المالية وأشار الى ان الجهتين كفائتهما وملائتهما المالية عالية رغم ارتفاع حجم الديون على شركة الكهرباء لكن ملائتهما تعكس ملائمة الحكومة وذكر الى ان البنوك الأردنية جميعها تعاملت مع شركة الكهرباء الوطنية وبمبالغ كبيرة ولا توجد اية مستحقات او ديون مشكوك فيها تخص هذا القطاع .

(٣) بالنسبة لحقوق المساهمين وإجمالي الموجودات والعائد على حقوق المساهمين ، أشار الرئيس الى ان ارباح البنك قد ارتفعت خلال عام ٢٠١١ نتيجة بيع قطعة الأرض وانها وزعت من خلال الأسهم من خلال زيادة رأس المال والتوزيع لا يأتي نقدا ، وحول تعليق السيد مروان أشار الى انه عندما نمت موجودات البنك بحدود ١٠٠٪ وهذا ناشئ عن شبكة الفروع التي توسع فيها البنك وناشئ عن إعادة دراسة وتطوير المنتجات وكله انعكس على حجم محفظة الأفراد ولا زالت تنمو في الربع الاول من حيث الربحية ومن حيث النوعية ومن حيث الرضا وانه والحمد صار هناك نمو كبير جدا وانشاء الله التطورات سوف تكون مبشرة.

(٤) اشار الرئيس الى انه يشكر الاخ احمد حماد على ما ذكره حول نمو البنك والزيادات في حجم الودائع وحجم الارباح المدورة و اشار حول الاستفسارات المتعلقة بالموجودات الضريبية المؤجلة الى انه وبالرجوع الى ايضاح رقم ٢٣ في القوائم المالية فهو يبين كيف حصلت الموجودات الضريبية المؤجلة حيث يتم تسجيلها كموجودات في ميزانية البنك في حال وجود فروقات مع دائرة ضريبة الدخل وفي هذه الحالة تكون مقابل خسائر مدورة مقبولة ضريبيا سيتم الاستفادة منها مستقبلا ، وان هذا موضوع فني تقني بمعنى انه في السنوات القادمة لو حققت ارباح لن يتم دفع ضريبة لدائرة ضريبة الدخل وسيتم الاستفادة من الموجودات الضريبية التي تم تسجيلها كموجودات ، وبالرجوع الى قائمة الدخل فقد ربح البنك قبل الضريبة ٦٠٧ الاف دينار



وبانه سيتم الاستفادة من الموجودات الضريبية المؤجلة مستقبلا عن السنوات القادمة عند تحقيق ارباح وتقيد حسب المعايير الدولية وتعليمات البنك المركزي في حقوق الملكية وفي الارباح المدورة لكن البنك المركزي فرض عليها نوع من التقيد حتى لا يتم توزيعها حتى حين تحققها، وهي جزء من حقوق الملكية لكن تحققها المستقبلي من خلال اطفاء الموجودات الضريبية.

(٥) بالنسبة الى استفسار السيد عزمي زوربا ان الأرباح ليست في المستوى المطلوب وبالرجوع الى تاريخ عمل البنك وتحديد الى العائد التاريخي للسهم في ٢٠١٠/١٢/٢٢ فقد وزعت أسهم مجانية بقيمة ٢٥ مليون دينار / سهم وفي ٢٠١١/٨/٢ وزعت أسهم مجانية بقيمة ١٤ مليون دينار وفي ٧/١٥ تم اكتتاب خاص ب ١١ مليون منها خصم إصدار ١٠٪ وكان العائد التراكمي على السهم منذ إدراجه في ٢٦/٥/٢٠١٠ ٢٣٪ بينما شهد مؤشر اسهم القطاع المصرفي الاردني لذات الفترة انخفاضا بنسبة ٧٪، وأشار الى ان كل الدراسات التي قام عليها البنك منذ ان انشئ هذا البنك والتصور الذي قدم لغايات إنشاء هذا البنك كان من المفترض انه في اول ٤ سنوات سيحقق البنك خسارة ولكن ما حدث انه اول سنة كانت خسارة وبعد السنة الثانية والثالثة والرابعة بدأ البنك ينمو نمو ممتاز وهذه السنة كان في نسبة أرباح ولو لم تكن كبيرة وأشار الى ان نتائج الربع الأول مبشرة جدا.

وهنا ذكر المدير العام السيد سامي الأفغاني بان السنة الماضية ربح البنك خلال السنة ٧٦٢ الف ربح تشغيلي اما الربع الأول من هذا العام فقد ربح البنك ٩٠٠ الف دينار قبل الضريبة.

(٦) حول استفسارات السيد تيسير وهبة فقد أشار الرئيس الى ان البنك يعترضه لأنه من المساهمين الذي أسسوا وبنوا وكان له مساهمة كبيرة بان يكون هذا البنك موجود أمامكم ، وبالنسبة لموضوع تغير أعضاء مجلس الإدارة فهذه مسألة قانونية يتطلبها القانون ويجب خروج ممثل هذا العضو في حال تغير العضو ، وأشار ان التغير يؤدي الى تبادل للخبرة ، كما أشار الى انه القاعدة الأساسية لمجلس الإدارة موجودة فحوالي ٦ أعضاء لم يتغيروا وتم هناك تغيير على بعض الأعضاء مجلس الإدارة ، وان هذا فيه تبادل للخبرة وإضافة نوعية وهو يشكل قيمة مضافة لعمل البنك ، وذكر ان الحاكمية لا تقول استقرار مجالس الإدارات لأمد طويل والتغير مهم حتى يكشف مخاطر وأخطاء الأعضاء الآخرين.

(٧) بالنسبة للاستفسارات المتعلقة بالاشارة الى القانون الذي تأسس بموجب البنك وبانه يعمل بقانون الخاص فقد اشار الرئيس الى انه عادة ينسب القانون المعدل للقانون الاصيل ويعتمد على القانون الاصيل فالقانون المعدل هو يعدل على القانون الاصيل والنسبة تكون للقانون الاصيل.

البنك ومصالح المساهمين ، وان هناك دراسات تجريها حول التوسع بشكل تدريجي ، ولا نستطيع ان نتوسع بشكل كبير لأنه في بدايات التأسيس كلف التفرع و التوسع كبيرة وستعكس على الأرباح ، وبين انه وفي إطار التوسع فقد افتتح البنك فرع الهاشمي قبل ٣ أشهر وقريبا انشاء الله سيتم افتتاح فرع جبل الحسين ونعدكم ان نتوسع ضمن خطة مدروسة ومنهجية.

(١٢) حول استفسارات السيدة إخلاص عن القروض الغير محولة ، أشار الرئيس الى ان القروض الغير محولة طبيعتها هي القروض التي لم يتم تحويلها لمعاملات إسلامية ويتم تنزيل أرصدها تدريجيا وإذا ردت الى الإيرادات تدخل بوعاء الإيرادات الذاتية وستكون لاحقا في قائمة الدخل ضمن إيرادات ذاتية وضمن حقوق المساهمين والان رصيدها حوالي ٩٠٠ ألف دينار وكانت حوالي ٦ ملايين والحمد لله بجهد ممتاز أوصلناها لهذا المستوى.

(١٣) اما السؤال المتعلق بالناحية الشرعية أشار الرئيس ان البنك حريص ان تكون جميع عمليات البنك لا تتم الا وفق أحكام الشريعة الإسلامية وهناك هيئة رقابة شرعية يرأسها الدكتور حسين حامد وهو من أهم كبار العلماء المتخصصين في مجال الفقه والشريعة والتمويل الإسلامي في العالم وايضا فضيلة الشيخ الدكتور علي قرة داغي وايضا من كبار علماء الأردن الدكتور احمد ملحم والدكتور علي الصوا ، وأشار الى حرص البنك الالتزام بالقواعد الشرعية وهذا بموجب مسؤولياتنا القانونية ولكن بموجب القانون لا يوجد معاملة أو عقد أو اتفاق أو امر يتعلق بأي عملية الا ان نأخذ فيه رأي وموافقة الهيئة الشرعية ، اما بالنسبة مع دائرة الإفتاء طبعنا نحن حريصين على دوام العلاقة معهم ونحن دائمي الزيارة لهم وقدمنا كل عقودنا لدائرة الفتوى وصدر فتوى في الأسبوع الماضي فيما يتعلق بموضوع المراهحة في موضوع السلع وهو قرار مهم بالنسبة للبنك حيث اجازوا واعتبروا ان العمليات التي تقوم بها عمليات شرعية ١٠٠٪ وانشاء الله سوف تكون موجودة على الموقع الالكتروني وهذا بالإضافة الى وجود قانون البنوك وقانون البنك المركزي فان هيئة الرقابة الشرعية في البنك صاحبة الولاية العامة والمسؤولية الشرعية على بيان شرعية العمليات والتصرفات الموجودة في البنك ونحن نخضع للقوانين السارية ونحن نؤكد ذلك ، أيضا أشار الى ان تقرير هيئة الرقابة الشرعية واضح جدا وهي هيئة مستقلة لا نتدخل ولا نستطيع ان نتدخل فيها وهم من العلماء الإجماع لا نستطيع ان نتدخل فيهم وان التقرير كان على مستوى من التوضيح والشفافية والإفصاح يوضح مسارنا في الالتزام بالقواعد الشرعية.

(١٤) حول الأرصدة الظاهرة في إيضاح رقم ٤٩ والتي تظهر ضمن التقرير السنوي فقد أشار الرئيس الى ان هذه الأرصدة قد أثرت في قائمة الدخل والميزانية العمومية وان هذا الإيضاح يهدف وانسجاما مع تعليمات الإفصاح



الى مزيد من الشفافية والإفصاح للسادة المساهمين والتزاما بتعليمات البنك المركزي ومركز الإيداع وهيئة الأوراق المالية.

وأشار الرئيس الى ان كافة العلاقات مع الجهات ذات علاقة تتم وفق السياسات والتعليمات الداخلية للبنك بما في ذلك توقيع عقد استشارات مع شركة الأردن دبي للأموال والذي تم وفق معايير تنافسية بحتة.

طلب الأستاذ وصفي أبو رمان إغلاق باب النقاش على الميزانية العامة والحسابات الختامية وتقرير هيئة الرقابة الشرعية والانتقال لنظر باقي بنود جدول الأعمال.

وبعد تقديم الإجابات والتوضيحات على أهم الاستفسارات والملاحظات طلب الرئيس من الحضور فيما اذا كانوا يوافقون على إقفال باب النقاش في هذه البنود والمصادقة على تقرير مجلس الإدارة و المصادقة والموافقة على الميزانية العامة والبيانات المالية والحسابات الختامية للعام ٢٠١٢ وقد وافق المساهمين الحاضرين بالإجماع على الميزانية العامة والحسابات الختامية المنتهية في ٢٠١٢/١٢/٣١ وصادقوا عليها وعلى تقرير هيئة الرقابة الشرعية وتقرير مجلس الإدارة للبنك.

ثالثاً: انتخاب مدقق حسابات الشركة للسنة المالية ٢٠١٣ وتحديد الأتعاب.

تمت المصادقة والموافقة بإجماع المساهمين الحاضرين على تعيين مدقق حسابات للشركة للعام ٢٠١٣ السادة ارنست ويونغ وتفويض مجلس الإدارة لتحديد أتعابهم.

رابعاً: إبراء ذمة مجلس الإدارة عن الفترة المنتهية في ٢٠١٢/١٢/٣١ وفقاً لأحكام القانون.

تمت المصادقة والموافقة بإجماع المساهمين الحاضرين على إبراء ذمة مجلس الإدارة عن الفترة المنتهية في ٢٠١٢/١٢/٣١ حسب أحكام القانون وتقديم الشكر لهم على جهودهم المبذولة.

القرارات

وبذلك تكون الهيئة العامة العادية لشركة بنك الأردن دبي الإسلامي قد وافقت على البنود المدرجة على جدول الأعمال المرسل لهم مع الدعوة وأصدرت القرارات التالية حولها :

١- المصادقة والموافقة على وقائع الاجتماع السابق للهيئة العامة المنعقد بتاريخ

٢٠١٢/٤/٢٦.



٢- المصادقة والموافقة على تقرير مدققي حسابات البنك (ارنست ويونغ) لعام ٢٠١٢.

٣- المصادقة والموافقة على تقرير مجلس الإدارة عن أعمال البنك للسنة المنتهية بتاريخ ٢٠١٢/١٢/٣١ والميزانية العمومية والحسابات الختامية وحساب الأرباح والخسائر لعام ٢٠١٢.

٤- المصادقة والموافقة على تقرير هيئة الرقابة الشرعية للبنك للعام ٢٠١٢.

٥- المصادقة والموافقة على إبراء ذمة مجلس الإدارة عن الفترة المنتهية في ٢٠١٢/١٢/٣١ وفقاً لأحكام القانون.

٦- المصادقة والموافقة على انتخاب مدقق حسابات للمشاركة لعام ٢٠١٣ السادة ارنست ويونغ وتفويض مجلس الإدارة لتحديد أتعابهم.

وفي النهاية شكر الرئيس المساهمين الحاضرين على تفضلهم بالحضور والمشاركة في الاجتماع وقدم الرئيس الشكر لجلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين قائد المسيرة وللحكومة لدعمها المستمر لخدمة الاقتصاد الوطني وأعلن انتهاء الاجتماع الساعة الثانية من بعد ظهر يوم الخميس الواقع في ٢٠١٣/٤/٢٥.

رئيس الجلسة	مندوب مراقب الشركات	كاتب الجلسة
سالم الخزاعلة	نضال الصدر	مسعود سقف الحيط
		